مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٨٠**

الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٦/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لفيت	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الشواشي
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا ببيان الرئيس (S/2001/886)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-54504 (A)
0154504

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا ببيان الرئيس (S/2001/886)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومصر يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة. والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دي لوكر (بلجيكا) والسيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) والسيد أبو الغيط (مصر) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى الجنرال سيسي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في بانغي، جمهورية أفريقيا الوسطى.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيسي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وكذلك وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبر كالديريسي، المدير القُطْري للبنك الدولي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعوة السيد كالديريسي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا بالبيان الرئاسي، الوثيقة S/2001/886.

وحيث أنه لا توجد قائمة بالمتكلمين من أعضاء المجلس، أرجو الأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات أن يبلغوا الأمانة العامة برغبتهم الآن.

وبعد إدلاء أعضاء المجلس ببياناتهم، سأعطي الكلمة للدول الأعضاء التي أدرجت أسماءها في قائمة المتكلمين لكي تتكلم بمقتضى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وقبل أن أعطي الكلمة لمن يرغبون في التكلم، أدعو أعضاء المجلس إلى الاستماع إلى إحاطتين إعلاميتين يدلي بهما السيد سيسي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في بانغي، جمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد كالديريسي، المدير القُطْري للبنك الدولي.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمين العام.

السيد سيسي (تكلم بالفرنسية): يشرفني اليوم عظيم الشرف أن أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام، الوثيقة S/2001/886، المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لقد قدم هذا التقرير بناء على طلب من مجلس الأمن بالبيان الرئاسي الصادر بتاريخ ٢ تموز/يوليه والذي يطلب أن تقدم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مقترحات بشأن ما يجب على المجلس أن يضطلع به لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى ولتدعيم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسأذكر العناصر الأساسية للتقرير عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو يتضمن عددا من التوصيات المتعلقة بالمساعدة على إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أود أولا أن أصف الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى: القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية. ثم سأتكلم عن المساعدة على الإنعاش الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

منذ محاولة الانقلاب في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، سعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بمساعدة شركاء مختلفين، إلى تطبيع الحالة الخطيرة التي نتجت عن تلك المحاولة لزعزعة المؤسسات. وعلى الساحة السياسية، لوحظ تخفيف حدة التوتر الذي أسفرت عنه محاولة الانقلاب، إلا أن هذا التخفيف لن يستكمل إلا بعد اتخاذ إجراءات قانونية ضد المحرضين على محاولة الانقلاب. ولجنة التحقيق التي أنشئت لهذا الغرض ستستكمل عملها قريبا، وستبدأ محاكمة المحرضين في وقت قريب.

لقد اضطلع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بجهود للتيسير والوساطة تهدف إلى الجمع بين مختلف القوى السياسية في البلد. وسعت السلطات – بإلحاح من المكتب – إلى تهيئة جو من الثقة والهدوء والمصالحة على نحو أفضل. وسيواصل المكتب العمل على تهيئة جو من التسامح بين جميع المشاركين في السياسة هناك.

وفي المجال الاجتماعي، فإن الحوار بين الحكومة والنقابات العمالية – الذي توقف في منتصف أيار/مايو ٢٠٠١ – استؤنف الآن في إطار لجنة المتابعة والتحكيم.

وفي مجال الاقتصاد، أسفرت محاولة الانقلاب عن عواقب اقتصادية مدمرة. ولم تستطع السلطات الوفاء بدينها الخارجي، بما فيه المبالغ المستحقة الدفع للبنك الدولي، الذي علق المدفوعات في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد أعدت الحكومة خططا مختلفة للحصول على مساعدة طارئة من المجتمع الدولي. وفي إطار جهودها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي عقدت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر أول اجتماعات وطنية بشأن الاقتصاد والمال في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا تزال حالة عدم الاستقرار سائدة في بانغي وداخل البلد. ومع ذلك تبذل السلطات جهودا كبيرة لاستعادة الأمن وخاصة في العاصمة. ولقد تمكن معظم أبناء أفريقيا الوسطى الذين كانوا قد طلبوا اللجوء في سفارتي فرنسا والولايات المتحدة عقب محاولة الانقلاب من العودة واستئناف حياتهم العادية. غير أن الحكومة تظل قلقة إزاء بقاء نحو ٠٠٠ ٢٣ لاجئ من المدنيين والعسكريين في زونغو، وهي قرية عبر النهر، من بانغي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإبعاد هؤلاء الناس عن الحدود المشتركة هو السبيل الوحيد لتخفيف شواغل سلطات أفريقيا الوسطى.

والاهتمام الآن في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو بتحويلهم إلى موقع آخر.

وفيما يتعلق بالمساعدة في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى، يشدد التقرير المعروض على المجلس على مسألة الفقر في البلد الذي يتفاقم بسبب تواتر الاضطرابات التي يشهدها البلد في السنوات الأخيرة. وهذا هو السبب في توصية الأمين العام بأن يقدم المجتمع الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدة عاجلة وكبيرة في مجالات كثيرة هي الاقتصاد والموارد البشرية والتدريب والأمن والدعم المؤسسي.

ويشدد الأمين العام في توصيته بوجه خاص على الطابع المحدد لقضية جمهورية أفريقيا الوسطى ويشجع مؤسسات بريتون وودز على إبداء عناية مفرطة في تنفيذ البرامج الاقتصادية المتفق عليها مع الحكومة. كما يحث الشركاء على توفير خبراء اقتصاديين وماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى مساعدة السلطات في حوسبة السجلات المالية ذات الأولوية. وأشير في هذا الصدد إلى برنامج البنك الدولي لدعم السياسات الاقتصادية ومشروع الدعم المؤسسي لمصرف التنمية الأفريقي الذي لا يزال قيد الصياغة. وهذه المساعدة تمكِّن الحكومة من تنفيذ سياسة إدارية صارمة تلتزم بالتنفيذ على النحو الذي أكده رئيس الوزراء في بيانه عن السياسة العامة. وسوف تسمح تدابير تعبئة الدخل والإصلاح الهيكلي باستئناف النمو.

كذلك يشدد تقرير الأمين العام على توقع تقديم المساعدة الأمنية من العالم الخارجي. ومن المجالات التي يلزم لها تعاون نشط من الشركاء إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وجمع الأسلحة ودعم مسائل البنى التحتية وإعادة انتشار قوات جديدة والتجنيد لها وتدريبها وتجهيزها. وهذا هو السبب في أن الأمين العام يشكر الدول التي أوفت بالتزاماتها التي تعهدت بها في الاجتماع الخاص في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠ ويطالب الشركاء الآخرين الذين تعهدوا بالتزامات مماثلة بأن يوفوا بها.

وبما أن محاولة الانقلاب أدت إلى انتشار الأسلحة في بانغي وغيرها في أنحاء البلد فقد أصبح على الحكومة التي أنشأت مؤخرا وزارة عهد إليها على وجه التحديد بإعادة الهيكلة، أن تلقى المساندة في جهودها الرامية إلى إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وتدريبها ونزع سلاح المدنيين.

وفي ضوء السياق الجديد الذي أوجده الانقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى يوصي هذا التقرير بتعزيز ولاية مكتب دعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على النحو المبين في رسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

ولذا يوصي الأمين العام أعضاء مجلس الأمن بتعزيز دور المكتب في أنشطته المختلفة الرامية إلى دعم بناء السلام. وهو يقترح أن يستخدم المجلس مساعيه الحميدة وأن يقدم خدماته بصفته ميسِّرا وأن يراقب الحالة الأمنية ويعزز حقوق الإنسان ويقدم الدعم السياسي لتعبئة الموارد. ويوصي بوجه خاص بتعزيز وحدة حقوق الإنسان وإنشاء نظام للإنذار المبكر.

ويتضمن استعراض الولاية الذي يقترحه الأمين العام على المجلس المستحدثات التالية. فهو على الصعيد السياسي يشدد على تقديم المساعدة للجنة الرصد والتحكيم من أجل التنفيذ الفعال لأحكام اتفاق المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨. ويطالب المكتب بالمثل بأن يقوم بدور أكثر نشاطا في الحوار السياسي والاجتماعي بقصد توفير مناخ التسامح بين الأطراف الفاعلة على المسرح السياسي.

وفي مجال الأمن، يقترح أن يقوم المكتب، بمساعدة من الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بتعزيز تنفيذ برنامج لجمع الأسلحة بدعم من شركائه. كذلك تتضمن الولاية تنفيذ برنامج تثقيف لزرع ثقافة سلام واحترام مؤسسات الجمهورية، لا سيما بين أفراد القوات المسلحة.

وفي مجال الشرطة المدنية تشمل العناصر الجديدة دعم الشرطة وقوات الدرك وتدريب المجندين الجدد وتقديم المساعدة التقنية للسلطات في مجال النظام العام ومكافحة الجريمة.

وفي مجال حقوق الإنسان، يطالب التقرير بتوفير المساعدة القضائية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتعزيز التثقيف بشأن حقوق الإنسان لكل قطاعات المجتمع؛ ومد هذه الأنشطة لتشمل داخل البلد؛ ودعم جهود الشركاء الآخرين الرامية إلى تعزيز النظام القضائي وسيادة القانون.

كذلك يوصي الأمين العام بأن يمدد المجلس ولاية المكتب التي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لعام آخر.

وأود في الختام أن أشدد على النقاط التالية. إن تنفيذ الولاية المنقحة للمكتب تتطلب بطعبية الحال زيادة كبيرة في موارده تغطي تكاليف الأنشطة الجديدة المقترحة. ويتيح تعزيز وحدة حقوق الإنسان اضطلاعها بمهام إضافية للمراقبة والتحقيق والتدريب والمساعدة القضائية مما تستلزمه الحالة الناشئة عن محاولة الانقلاب. كما أن إنشاء نظام للإنذار المبكر يبدو بالغ الأهمية في ضوء الدروس المستفادة من محاولة الانقلاب.

ويشدد الأمين العام في أحدث تقرير منه للمجلس على أن الفقر، في التحليل النهائي، هو الذي يولد عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن مشاكل الدولة المالية هي التي عرّضت الحالة الاقتصادية للخطر بقدر كبير. فمحاولة الانقلاب في ٢٨ أيار/مايو أدت إلى تفاقم الحالة إلى درجة أن جمهورية أفريقيا الوسطى أصبحت الآن شبه مدمرة بالكامل. والأمين العام يطالب جميع شركاء البلد بأن يقدموا مساعدة طارئة تتناسب وحالة الطوارئ في البلد. كما يعرب عن أمله بأن يقوي الاجتماع المقبل بين مؤسسات بريتون وودز وحكومة أفريقيا الوسطى واجتماع المانحين تضامن المجتمع الدولي مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق ربما يشجع مجلس الأمن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف كي ينشطوا نشاطا كبيرا في اجتماع المانحين. فالمشاركة على نطاق واسع أكثر لزوما الآن لأن جمهورية أفريقيا الوسطى ستستفيد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٢، في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد روبرت كالديريسي، مدير المكتب القطري بالبنك الدولي.

السيد كالديريسي (تكلم بالانكليزية): نعرب عن امتناننا لمنحنا هذه الفرصة لندلي بكلمة أمام المجلس. وعلى غرار ما عليه الحال بالنسبة لوكالات متخصصة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يشعر البنك الدولي ببالغ القلق إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما فتئنا نحاول، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة للحكومة في تحسين إدارتها الاقتصادية ووضع الأسس لجهود جادة ترمي إلى تحسين حياة الشعب.

لقد أدت الصراعات في البلد وخارج حدوده إلى تعقيد هذه الجهود ولكن لحسن الحظ لم تؤد إلى تعطيلها تماما.

لقد قلنا في بياننا الذي ألقيناه في هذه الهيئة في ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذه السنة، بأننا نثق في رئيس الوزراء في ذلك الحين كما نثق في فريقه، وفي أنهم يدركون بوضوح

مصالح بلدهم وأنهم يدافعون عن تلك المصالح بطريقة فعالة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولا يزال ذلك التقدير وجيها في الوقت الحاضر، بالرغم من التغييرات التي شهدها الحكومة منذ ذلك الحين والأحداث المؤسفة التي وقعت في أيار/مايو الماضي وفي بداية حزيران/يونيه.

خلال الزيارات الثلاث التي قمت بها إلى هذا البلد في السنة الماضية، بما في ذلك الزيارة التي قمت بها بعد أسبوعين فقط من محاولة الانقلاب - حيث كان الشعور بالخوف وعدم الأمن عند مستويات عالية - تأثرت إلى حد كبير بما أظهره كبار الموظفين صانعي القرار من شجاعة وحزم. وبالرغم من الصعوبات التي تشوش وتحبط كثيرين منا حول هذه الطاولة، ظل تركيز رئيس الوزراء ورفاقه منصبا على قضايا الأجلين المتوسط والطويل وهي قضايا لها أهميتها لتعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر.

وأسوق مثالا حسنا على ذلك وهو عقد مؤتمر اقتصادي وطني قبل ٩ أيام، شارك فيه زهاء ٥٠٠ مشترك من أرجاء البلد. لقد كان هذا عملا هاما بالنسبة للمصالحة الوطنية، لا مجرد مناقشة عامة لخيارات سياسية.

وثمة مثال آخر يتمثل في القيام على جناح السرعة بإعداد برنامج وطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، الذي من أجله استكمل البنك الدولي مفاوضات أسفرت في الأسبوع الماضي عن تخصيص ائتمان قدره ١٧ مليون دولار.

وهناك تركيز مماثل وصراحة مماثلة فيما يتصل بأفكار جديدة في المجتمع على نطاق أوسع. وفي اجتماعات مع أوساط رجال الأعمال والنقابات التجارية ومجموعات الشباب والنساء، لمست فيهم توقا شديدا للمضي قدما، بدلا من الإحساس باليأس والقنوط بسبب مشاكل البلد التي لا حصر لها.

ويأمل البنك الدولي أن يسهم، في الأشهر المقبلة، في حل هذه المشاكل، من خلال تقديم دعم تكميلي للميزانية الوطنية، يرتبط بالإصلاحات الجارية حاليا لتعزيز المالية العامة؛ باعتماد منحة في مرحلة ما بعد الصراع لتمويل الاحتياجات الطارئة التي نجمت عن أحداث أيار/مايو الماضي؛ ومن خلال الدعم التحليلي من أجل إعداد استراتيجية قوية لتخفيف حدة الفقر ضرورية بحد ذاتها وكوسيلة للحصول على الإغاثة من الدين من المجتمع الدولي، واستخدام الموارد المقدمة بموجب مشروع دعم السياسة الذي اعتُمد في السنة الماضية؛ وأيضا من خلال القيام في وقت مبكر بتنفيذ مشروع مكافحة نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومن خلال هذا المشروع سيخصص نصف الموارد ويمنح مباشرة للمجتمعات المحلية.

وبالنظر إلى فترة ما بعد الستة أشهر المقبلة، هناك ثلاث نقاط هامة. إن وجود اقتصاد قوي مسألة ضرورية لتأكيد جهود بناء السلام. وثانيا، لا بد أن يواصل مجتمع الأمم المتحدة بكامله العمل بيد واحدة لمساعدة البلد. وثالثا، لن تقدم الأطراف الخارجية أكثر مما تستطيع.

الإيرادات العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى آخذة في الانخفاض من مستواها الذي كان منخفضا بالفعل في نيسان/أبريل - قبل الانقلاب. لقد أدت الأحداث السياسية إلى زيادة سوء التحدي الاقتصادي ولكنها لم تغيره تغييرا جوهريا. ومن شأن الجهود الجريئة التي تبذلها الحكومة لتحسين الإدارة العامة وتعزيز نظام الحكم أن تهيئ فرصا جديدة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وأن تتصدى لأسباب الصراع الأساسية على نحو حاسم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمتكلمين المسجلين على قائمتي. الكل يعرف أن الوقت

متأخر الآن، وأرجو أن يفهم الجميع بأني أناشد الكل بأن يتوخوا الإيجاز ويركزوا على النقاط الأساسية.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): أعرب، بادئ ذي بدء ،عن الشكر لكم سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تعلمون أن مالي ما فتئت تعمل بصورة جادة من أجل التوصل إلى تسوية للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبخاصة من خلال جهود اللواء أمادو توماني توري التي لا تعرف الكلل والناجحة دوما.

وأعرب أيضا عن الشكر للأمين العام على تقريره الممتاز واللواء لامين سيسي، ممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطته الإعلامية التي كانت بمثابة استكمال لذلك التقرير.

أخيرا، أرحب بحضور ممثلي مؤسسات التمويل الدولية هنا على طاولة المجلس. إن حضورهم دليل على الأهمية التي توليها هذه المؤسسات لإعادة إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى.

نحن على دراية كافية بتشخيص الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ فقد ورد وصف دقيق لها في تقرير الأمين العام وأشار إليها إشارة بليغة اللواء سيسي منذ برهة في إحاطته الإعلامية. من أجل ذلك، لن أشير إليها. ما أريده – استجابة لرغبتكم سيدي الرئيس – هو التركيز على النتائج التشغيلية التي خلصا إليها.

أولا وقبل كل شيء أشير إلى ضرورة وضع برنامج متسق للإسهام في انتعاش جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري في الواقع تصحيح كثير من مجالات الاختلاف الوظيفي والمشاكل الهيكلية في البلد. وتتسم القضايا الهامة المتمثلة في تسديد الدين الخارجي ودفع المرتبات المتأخرة لموظفي الخدمة المدنية والقيام بالمزيد من الأعمال لإعادة تشكيل هيكل القوات المسلحة، بأولوية عليا. وغني عن القول إنه بغية تحقيق ذلك، يتعين أن يبذل المجتمع الدولي جهدا كبيرا. وينبغي القيام بذلك ممارسة لواجب التضامن، وبخاصة في الاجتماع المقرر عقده في باريس والذي سيبدأ جلساته في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ثانيا، أود أن أتطرق إلى مسألة تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويوافق وفدي على الآراء التي أعرب عنها الأمين العام الواردة في الفقرة ٢٢ من تقريره. وأقول إننا نؤيد تماما التوصيات التي خلص إليها تقييمه. ونصرح بذلك أولا وقبل كل شيء لأن تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أشار إليه على نحو جيد اللواء سيسي، من شأنه أن يسهم في التوصل إلى حوار سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية.

هذا المكتب سيمكن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بفضل تقديمه الدعم الضروري لتنفيذ أحكام ميثاق المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨ ودعمه للجنة الرصد والتحكيم كيما تؤدي عملها بصورة أصيلة، من المحافظة على وحدته، ويسهم من ثم في تحقيق الاستقرار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهذا بدوره ضروري من أجل تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

إن تعزيز ولاية هذا المكتب يجعل بالمستطاع ضمان رصد حالة الأمن على نحو أفضل. لأن دوره الآن حاسم، لا سيما فيما يتصل بإعادة تشكيل هيكل قوات الدفاع وقوات الأمن وتنفيذ البرنامج الوطني لدعم التنمية وإعادة الانتشار وبرنامج جمع الأسلحة الصغيرة.

ومن شأن تعزيز المكون المتعلق بحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا

الوسطى أن يمكنه – كما أكد اللواء – من معالجة مهام الرصد وجمع المعلومات والتدريب والمساعدة القضائية التي تستدعيها الحالة الناجمة عن محاولة الانقلاب التي جرت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١.

ختاماً، أود أن أؤكد من جديد دعم وفدي الكامل لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي ينبغي في نظر وفدي أن يتمتع بالقدرة اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة الكثيرة للحالة في هذا البلد. وسيشكل تعزيز ولايته مرحلة هامة في استمرار عملية السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا السبب نؤيد تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية المكتب مدة سنة إضافية.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أثني على الرئاسة الفرنسية لأخذها بزمام المبادرة في عقد مناقشة اليوم بشكلها العلني. وأود أن أرحب بممثل الأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، اللواء لامين سيسي، وبالمدير القطري للبنك الدولي السيد روبرت كالديريسي.

ونتفق تماماً مع تحليل اللواء سيسي على وجه التحديد لطابع الحالة في هذا البلد الذي أصيب بضرر جسيم من جراء المحاولة الانقلابية. فجميع سمات الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من غياب الحوار السياسي، والتوترات الاجتماعية، والتدهور الاقتصادي، وانعدام الأمن ضمن السياق الإقليمي، ومشاكل اللاجئين، تثير شواغل خطيرة. ويضيف إلى هذه الشواغل معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المثير للفزع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتتطلب الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الظروف استجابة متضافرة فورية ترمي إلى إيجاد حلول طويلة الأمد للتحديات العديدة التي تواجه بناء السلام بعد انتهاء الصراع في هذا البلد. وفي رأينا أنها تشكل أيضاً حالة لاختبار منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء السلام.

ثمة عدد من التحديات الماثلة أمام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي للحد من المخاطر التي يحتمل أن تترتب على زعزعة الاستقرار، لا سيما في مجالات الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين المناخ السياسي، والإدارة والماليات العامة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولا يزال إنجاز إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن وجمع الأسلحة من البنود الهامة في جدول أعمال بناء السلام في هذا البلد.

ومن المجالات الأخرى التي ينبغي أن يلزم فيها مجلس الأمن جانب اليقظة البالغة البعد دون الإقليمي للحالة والروابط القائمة بين استئناف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونوجه عناية الأمين العام لأهمية مواصلة التنسيق عن كثب بين الممثلين في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنظر إلى تميز استراتيجية بناء السلام في هذا البلد وتعقيدها، نثني كثيراً على خطة العمل الشاملة التي يقترح الأمين العام أن تضطلع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتنفيذها دعماً لجهود الحكومة الرامية لتعزيز السلام والإنعاش الاقتصادي. ونرى من المفيد بالنظر إلى ارتباط بعض توصيات الأمين العام مباشرة بالجوانب الإنمائية توجيه اهتمام الهيئات الأخرى ذات الصلة في أسرة الأمم المتحدة للنظر في تلك التوصيات.

ونعرب عن تقديرنا الرفيع للأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، وإصلاح القوات المسلحة، وتوطيد دعائم السلام والعملية الديمقراطية، وتيسير تعبئة الدعم السياسي الدولي والموارد لأغراض التعمير الوطني والإنعاش الاقتصادي. ونرى أن تعزيز أنشطة المكتب، بالتعاون مع السلطات الوطنية، وبالتنسيق مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الموجودة في البلد، وبالتفاعل مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الدوليين، سيسهم كذلك في تنفيذ استراتيجية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل ناجح.

ومع التنويه بالحاجة الماسة إلى تقديم مساعدات خارجية لهذا البلد، نرى أيضاً أن مفتاح تحقيق الاستقرار طويل الأمد في البلد يقع على عاتق سكان أفريقيا الوسطى أنفسهم. ونصر في الوقت ذاته على أن يواصل المجتمع الدولي إسهامه الفعال في جمهورية أفريقيا الوسطى إذا كان لنا أن نحقق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في هذا البلد. فلدينا اليوم خطة واضحة، ويلزم أن نأخذ بأسباب العمل الفعلي.

ختاماً، نرجو أن توفر مناقشة اليوم حافزاً ملموساً لتعبئة الالتزامات السياسية والمالية الدولية دعماً لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد الشواشي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة، وأن أعرب عن تأييدي لعبارات الترحيب والشكر الموجهة إلى اللواء لامين سيسي ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، للإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو، فهي تعطينا صورة واضحة للحالة الراهنة في البلد المذكور. كما أننا نشعر بالامتنان للإجراءات الجاري الاضطلاع بها من جانب المكتب في كثير من المجالات. ونشكر السيد كالديريسي أيضاً على إحاطته الإعلامية.

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز منذ نهاية أزمة ١٩٩٦ والجهود المتواصلة التي تبذلها جميع الجهات المعنية الفاعلة، تظل الحالة في هذا البلد هشة، ويصيب الضعف يوماً بعد يوم المنجزات التي تحققت منذ ذلك الحين في المجالين السياسي والأمني. كما أن الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية تتعرض للامتحان بصفة متزايدة.

ومن دواعي الأسف أن محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو الماضي لا تؤدي إلا إلى تأكيد مخاوفنا وتعميق ما يساورنا من القلق. ومع أن أبناء أفريقيا الوسطى يتحملون في الواقع بصفة رئيسية مسؤولية العمل على استعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلدهم، يصح القول أيضاً إن الحالة المفزعة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحالي تتطلب من المانحين ومن المجتمع الدولي، كما أكد الأمين العام محقاً في تقريره، تقديم المساعدات الطارئة التي تمكن حكومة هذا البلد من بسط سلطتها والتصدي للاحتياجات ذات الأولوية وتهدئة التوتر الاجتماعي الآخذ نطاقه في الاتساع. ونثني في هذا الصدد على المبادرات الكثيرة التي اضطلعت بها الحكومة ونؤيد الأمين العام في حثه على تعزيز هذه الجهود بتقديم المساعدة الدولية المالية والتقنية المناسبة.

ومن المهم في هذا الصدد أن يستأنف البنك الدولي سداد مدفوعاته وأن تقوم الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم تبرعات هنا في أيار/مايو ٢٠٠٠ بالوفاء بتعهداتها. والمساعدة التقنية التي تجعل في الإمكان تدريب الموظفين المدنيين

وموظفي الشؤون الاقتصادية مهمة أيضاً. كما أن تقديم الدعم لتنظيم الانتخابات المحلية من شأنه أن يعزز بالتأكيد الوحدة الوطنية وأن يوطد دعائم العملية الديمقراطية في ذلك البلد. ومع أن من الواضح أن التضامن الدولي مستصوب للغاية، فإني أكرر أنه لا بد من أن يأخذ شكل مؤازرة قيمة لعزيمة أفريقيا الوسطى ودعم جهد وطني قوي. ويتعين عليّ أن أقول إن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تسبب لنا قلقاً شديداً.

وزيادة عدد الأسلحة الخفيفة في البلد وفرار مدبري الانقلاب يدلان على أن خطر عدم الاستقرار يظل قائما وأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تظل يقظة. ولذا نرى أن من الضروري تعزيز عملية جمع ومصادرة هذه الأسلحة وتعزيز خطة إعادة إدماج اللاجئين وتوفير المساعدة لعودهم ومواصلة إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن؛ إذ أن استقرار البلد يعتمد على ذلك.

والبحث عن حلول لجميع هذه المشاكل الأمنية والإنسانية والاقتصادية – الاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أيضا أن يجري في إطار شامل على الصعيد دون الإقليمي، يأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أعرب عن تقديري للجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن وجوده وأنشطته فيها مساعدة كبيرة لحكومة وسكان أفريقيا الوسطى. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تأييده لتوصيات الأمين العام المتعلقة بتعزيز هياكل وقدرة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لإحلال السلام الدائم في ذلك البلد.

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا أيضا ممتنون جدا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين تلقيناهما. ومما يشجعنا أن هناك على الأقل بعض المعلومات في التقرير تشير إلى أن هناك عناصر في الحالة تشهد تحسنا – وخاصة الانخفاض في حوادث العنف السياسي وفي انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد أدانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المحاولة الانقلابية التي حدثت في أيار/مايو. والهجوم على حكومة منتخبة ديمقراطيا إنما هو هجوم ضد الشعب ولا يمكن التسامح معه. ولكننا بنفس القدر أدنّا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات عديدة من العنف الخارج عن الإجراءات القانونية من جانب الحكومة في أعقاب المحاولة الانقلابية. ونحن نرى أن على المجلس أن يُلزم الرئيس باتاسي بما تعهد به في ٨ حزيران/يونيه، بأن تجري محاكمة المزعوم تورطهم في محاولة الانقلاب في ظروف تتوفر فيها الشفافية وفي حضور مراقبين دوليين.

والنقطة الثانية التي أود إثارتها أثيرت للتو وتتعلق بالحاجة إلى مساعدة اللاجئين. ونفهم من سفارتنا في بانغي أن هناك ٠٠٠ ٢٥ لاجئ فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى، من بينهم عدد قليل جدا كان متورطا في العنف الذي صحب المحاولة الانقلابية. ونرى أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تبرهن لأولئك اللاجئين، من خلال أعمالها، على أنهم لن يؤذوا إذا ما عادوا. ولتمكين هؤلاء اللاجئين من العودة، ينبغي للحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكون مفتوحة. ومما له نفس الأهمية ألا تكون هناك إعاقة لتوزيع المعونة على اللاجئين.

والنقطة الثالثة التي أود تناولها تتعلق بتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. أولا وقبل كل شيء، نشجع التبكير بالعمل، بالمدى الذي

يمكّن من تنفيذ المقترحات المعروضة علينا في إطار الموارد الموجودة. وفيما يتعلق باتجاه العمل بعد ذلك، فقد نقلنا المقترحات الإضافية إلى واشنطن. وفي بعض الحالات سنسعى إلى الحصول على المزيد من التوضيح بشأن تجديد وتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة. وستظل الولاية قائمة حتى كانون الأول/ديسمبر، وبديهي أننا أثناء اقترابنا من ذلك الموعد سنستطيع النظر في هذا الأمر بطريقة عملية أكثر.

إن إمكانية زيادة الموارد للمكتب تتوقف بصفة أساسية على التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل مع المكتب وإظهار تقدم في تحسين الحوار السياسي الداخلي. ونحن بصراحة ما زلنا في انتظار أن نرى التزاما جديا من الحكومة مطلوبا للمضي بهذا الأمر قدما.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الجنرال سيسي وممثل البنك الدولي، روبرت كالديريسي، على إحاطتيهما.

والصين تشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الخطيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء توقف الحوار السياسي، وتدهور الحالة المالية والمشاكل الأمنية والإنسانية الخطيرة التي تزداد سوءا في ذلك البلد. وترى الصين أن على المجتمع الدولي أن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى معالجة المشاكل في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، يجب تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية. ويجب استئناف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة في أقرب موعد ممكن. وهذا له أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار في الحالة هناك. ومما يشجع أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أدرك أهمية الحوار السياسي وهو يبذل جهودا في هذا الصدد.

ثانيا، يجب تعزيز المساعدة المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد علمنا أن البنك الدولي علّق مساعدته لجمهورية أفريقيا الوسطى منذ آب/أغسطس لأن ذلك البلد لم يستطع تسديد مدفوعاته. ونود أن نعرب عن قلقنا في هذا الصدد، ويحدونا الأمل أن يتمكن الجانبان من حل مشكلة المتأخرات في أقرب موعد ممكن.

وندعو مؤسسات بريتون وودز والمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة الطارئة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، ندعو المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، في حدود قدرتها، من خلال القنوات الثنائية.

وقد اعتمد برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا قوانين جديدة للاستثمار. وهذه خطوة هامة من قبل الحكومة، تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار. ونرى أنه سيكون من المفيد تهيئة بيئة للشركاء الدوليين لمد الحكومة بالوسائل التي تحتاجها، بما في ذلك الأموال والمساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة ثلاث خطط للعمل في مجالات الاقتصاد والشؤون الإنسانية. ويحدونا الأمل أن يستجيب المانحون لهذه الخطط.

ثالثا، يجب الإسراع بالجهود المبذولة لإعادة تشكيل القوات المسلحة ونزع سلاح العناصر المسلحة غير المشروعة. ومنذ المحاولة الانقلابية التي حدثت في أيار/مايو ظل عدد الأسلحة المملوكة بصفة غير قانونية يزداد في جمهورية أفريقيا الوسطى. والحالة الأمنية تزداد سوءا. وهذه الحالة أعاقت بشدة جهود إنعاش جمهورية أفريقيا. وبالنظر إلى أن قدرة الحكومة ومواردها محدودة، فإننا نأمل أن يواصل الشركاء ذوو الصلة تقديم الأموال والتكنولوجيا والخبراء لمساعدة

الحكومة في جهودها الرامية إلى نزع سلاح العناصر المسلحة، وإعادة تشكيل القوات المسلحة وتدريب قوة الشرطة والدرك.

وتتمتع جمهورية أفريقيا الوسطى بعلاقة وثيقة على نحو متزايد مع البلدان المجاورة لها فيما يتعلق بالأمن واللاجئين. ومما يتسم بالحكمة والصواب أن يتخذ مجلس الأمن نهجا إقليميا وشاملا في النظر في هذه المسألة. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالأمين العام على قراره الرامي إلى تعزيز التعاون بين ممثلَي الأمم المتحدة في كينشاسا وبانغي، ونشجع هاتين المؤسستين على القيام بعمل متضافر لاستعادة السلم والاستقرار في المنطقة. وفي ذات الوقت، نأمل أن تبذل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جهدا لتحسين علاقاتها مع جيرانها.

أخيرا، أود أن أقول إن الصين تدعم وتؤيد من حيث المبدأ توصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة وإعادة النظر في ولايته. ونأمل من المكتب، في الوقت الذي يقوم فيه بتنفيذ استراتيجية توطيد السلام بصورة شاملة، أن يولي الاهتمام الواجب للأولويات وأن يساعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ويعمل في تنسيق معها لتفي بالولاية الموكلة إليها من مجلس الأمن بطريقة منظمة. والصين، كالعهد بها دائما، ستدعم جهود المكتب واللواء سيسي.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر من خلالكم سيدي الرئيس إلى الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسوف يتكلم ممثل بلجيكا في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ويود وفدي تأييده فيما سيقول، على الأقل لكون بلدي عضوا في الاتحاد الأوروبي وجزءاً من جهد المعونة الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية أفريقيا الوسطى هي من نواح عديدة نموذج لنوع الحالة التي يجب فيها على المجتمع الدولي أن يوجه جهوده نحو بناء السلام بعد الصراع. ويتطلب بناء السلام بعد الصراع دائما مشاركة لا من هيئات الأمم المتحدة السياسية فحسب بل أيضا من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بل وفي الحقيقة من المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، من المناسب جدا أن نُرحب من خلالكم سيدي بالسيد سيسي وكذلك بالسيد كالديريسي، ممثل البنك الدولي.

في ظل هذه الخلفية، أود عرض بضعة أفكار بشأن نوعية المشاريع التي يمكن أن يقيمها المجتمع الدولي بشكل نافع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي مشاريع ستشجع قبل كل شيء على استقرار البلد. فنحن نعتقد على سبيل المثال بأن من المهم أن يدعم المجتمع الدولي تحسين حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مثول المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة أثناء محاولة الانقلاب الأخيرة أمام القضاء. ونؤيد محاولات تحسين الحكم السليم، وفي هذا السياق ننوه بكون اللجنة الأوروبية تُقدم دعما باسم الاتحاد الأوروبي. كما ندعم المساعدة في إعادة توطين اللاجئين والتخلص من الأسلحة المملوكة بشكل غير قانوني وتدريب الشرطة والجيش على حقوق الإنسان. وأخيرا، ندعم المشاريع التي تستهدف المساعدة في إعادة هيكلة القوات المسلحة وإرساء الاحتراف المهني فيها.

وفي هذا السياق الأخير، أنوه بالنقطة "ج" من الفقرة ١٨ من تقرير الأمين العام. ونتساءل عما إذا كان من الأفضل بدلا من توسيع القوات المسلحة من خلال التجنيد

أن يتم تيسير إعادة إدماج القوات التي فرت نتيجة لعمليات الانتقام التي أعقبت محاولة الانقلاب.

إن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هو القناة الطبيعية لإدارة المشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعند النظر في مستقبل ولاية المكتب ألقينا نظرة فاحصة على المقترحات التي طرحها الأمين العام من أجل توسيع أنشطة المكتب . ونشعر بأننا يجب أن نتخذ قرارا في هذا الشأن في الوقت المناسب، ولكن سيكون من المفيد أن نحصل على المزيد من المعلومات في هذا الصدد بشأن الموارد الإضافية التي من المحتمل أن يتطلبها المكتب.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعترينا قلق بالغ في روسيا إزاء التوتر السياسي الحاد و تمزق النشاط الاقتصادي والحالة الأمنية المتدهورة في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب محاولة الانقلاب التي قامت بها القوى المعارضة في أواخر أيار/مايو. كما يعترينا القلق إزاء العلاقة الوطيدة بين الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة.

وترى روسيا أنه ينبغي التعامل مع الأزمة السياسية التي نشأت من محاولة الانقلاب في أسرع وقت ممكن وأنه ينبغي دعم جهود توطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز آليات الحكم الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نُرحب بالعمل الذي يقوم بتنفيذه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في مساعدة جهود تعزيز عملية السلام وجذب الدعم الدولي لإنعاش البلد.

ونطالب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالتقيد الصارم بالمعايير والأعراف الديمقراطية أثناء تحقيقها في ملابسات محاولة الانقلاب. ولا يجوز السماح لأحداث أيار/ مايو وأوائل حزيران/يونيه بتعميق الانقسام بين الطوائف في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولابد من تمكين اللاجئين الذين غادروا البلاد بسبب المخاوف من الاضطهاد الطائفي من العودة إلى ديارهم دون الخوف على سلامتهم.

ونتفق على النقطة الرئيسية في تقرير الأمين العام المتعلقة بالحاجة إلى خطوات عاجلة لإقامة حوار بناء في جمهورية أفريقيا الوسطى بين السلطات والمعارضة في البلاد. ونحن مقتنعون بأن غياب هذا الحوار في ظل خلفية التوتر الاجتماعي والحالة الاقتصادية شديدة الصعوبة يمكن أن تكون له أخطر العواقب على مستقبل الانتعاش بعد الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى ويمكن أن يؤدي إلى حالة تضيع فيها أو تتبدد ثمار جهود المجتمع الدولي طوال السنوات القليلة الماضية. ولذلك نناشد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز عملية السلام وإظهار الإرادة السياسية وبُعد النظر من أجل المصالحة الوطنية وإنعاش بلادهم. ولا يمكننا بدون ذلك المنهج أن نتوقع لجهود المجتمع الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤتي ثمارا طيبا.

وعلى ضوء ذلك، نتفق مع المغزى العام للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام: تشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية واستعادة مؤسسات الدولة والمؤسسات الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى بحيث تتمكن من العمل على النحو السليم. إلا أننا نرى أيضا أن مجلس الأمن يجب ألا يُصدر القرار إلا بعد أن تُعرض عليه انعكاسات إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الميزانية وبعد استعراض ولاية المكتب .

السيد أمين (بنغلادش) (تكلم بالانكليزية): أشكركم كثيرا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة

المفتوحة بشأن حالة تتطلب اهتماما ومشاركة مستمرين من المجلس.

وسوف أتناول أولا القضايا ذات الاهتمام المباشر والفوري بالنسبة لمجلس الأمن. وأشير هنا إلى التهديدات الإقليمية للسلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما يقول الأمين العام فإن الانقلابيين الذين فروا من البلاد لجأوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي بلد مُبتلى بالحرب و لم يكن صعبا عليهم تعبئة الموارد لعبور الحدود وتهديد بانغي. وينبغي للمجلس أن يتخذ الخطوات المتيسرة له لضمان اعتقال زعيم المحرضين في محاولة الانقلاب أو على الأقل لمنعهم من التسلل. ولقد قيل لنا أيضا إن بعض الانقلابيين موجودون بين صفوف اللاجئين، وهو ما يجعل الحالة والتهديد أكثر خطورة.

كذلك تم إبلاغنا بانتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في المناطق المتاخمة لمقاطعة اكواتير في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تسيطر عليها جبهة تحرير الكونغو وحركة تحرير الكونغو التابعة إلى بيير بيمبا. وأعتقد أنه سيتعين على المجلس إيجاد السبل والوسائل لمعالجة هذا الخطر.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى تعيش الآن حالة أزمة تتطلب زيادة فورية في مستويات المساعدة الخارجية. هذه هي الرسالة الرئيسية التي يقرأها وفدي في تقرير الأمين العام. والحالة توصف على أن هناك توتراً سياسياً حاداً والمزيد من التدهور الاقتصادي والاهتياج التدريجي للتوتر الاجتماعي وانعدام الأمن الباعث على الانزعاج. والسؤال المطروح علينا بوصفنا مجلس الأمن هو ما الذي يمكننا وينبغي لنا أن نفعله. ونحن ندرك بطبيعة الحال أن هذه الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية ليست تماما من اختصاص المجلس، ولهذا السبب طالب المجلس في بياننا الرئاسي الأخير الأطراف الأخرى الهامة – ولا سيما مؤسسات بريتون وودز – بأن تنظر في الحالة الخاصة القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشعر بالتشجيع لعلمنا من ممثل البنك الدولي أن قرابة ١٧ مليون دولار خصصت لمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) وذلك استجابة لحاجة ملحة للغاية. ونلاحظ كذلك تصميم البنك الدولي على توفير ٨ ملايين دولار للقضاء على الفقر. ومع ذلك، نشعر بقلق عميق لعلمنا أن البنك الدولي أوقف صرف الأموال إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لعدم تسديدها مبالغ مستحقة عليها. هذا ليس انتقادا موجها إلى البنك الدولي؛ فلعل تلك المبالغ باتت مستحقة. ولكن ما نشعر بالقلق حياله هو إيجاد موارد بديلة لبقاء حكومة ضعيفة للغاية.

ونود أن نعرف من الذين يقدمون لنا إحاطة إعلامية إذا كان هناك أي أمل في إنقاذ الموقف. فنحن نفكر في مشاريع سريعة الأثر تم طرحها في حالات مشابهة أخرى. ومع إبقاء الدين الوطني لبنغلاديش في بالي، أفكر في برامج الائتمان الجزئي. ولقد اعتمد البنك الدولي هذا المفهوم بوصفه مؤسسة. ونود أن نعرف من السيد كالدريسي ما إذا كانت هناك أية أفكار في ذلك الاتجاه.

ونظرا للحالة القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يتضح أنه ثمة حاجة إلى قيام تعاون أكبر بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والصناديق ذات الصلة والبرامج والوكالات، وبطبيعة الحال مؤسسات بريتون وودز التي نعتز بمشاركتها اليوم.

ومن المحتمل ألا تكون احتياجات جمهورية أفريقيا الوسطى جمة. ولقد أضفت متطلبات شتى في تقرير الأمين العام، وأعتقد أن كلفتها تبلغ قرابة ١١٢ مليون دولار. وفي

سياق بلد من البلدان، ينبغي ألا يكون ذلك المبلغ ضخما؛ وينبغي ألا يكون مبلغا باهظا بالنسبة للمجتمع الدولي.

وقد أردت أن أدعم مختلف المشاريع التي أوصت بها المملكة المتحدة، إلى جانب المشاريع التي ذكرناها. ومساعدة المجتمع الدولي، مثلما أكده السفير هيوم، من شأنها أن تعتمد كثيرا على التزام الحكومة. وأعتقد أن الحكومة ستأخذ هذه الرسالة من جلسة المجلس هذه على محمل الجد. وفي الختام، نؤيد اقتراح الأمين العام القاضي بتعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن سنؤيد الأمين العام في أية عملية أخرى لتعزيز المكتب كي يتسنى للجنرال الأمين سيسي أن يمارس قدرا أكبر من السلطة والتأثير بغية كفالة الدعم والتعاون اللازمين لتلبية احتياجات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى - بما في ذلك، بطبيعة الحال، التزام الحكومة.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في شكر ممثل الأمين العام، الجنرال سيسي، والسيد كالدريسي على إحاطتهما الإعلامية الممتازة.

أود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة. أولا، في الفقرة ٢٩ من التقرير، تقدم الأمين العام بمقترحات محددة بشأن المجالات التي يمكن فيها تعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتمديد ولايته لسنة أخرى. وفيما نؤيد هذه المقترحات تأييدا كاملا، نود أن نحذر من أن قرارا بتعزيز المكتب ينبغي أن يتماشى مع قدرته على إحراز نتائج ملموسة. وبعبارة أخرى، يجب توفير القدرة للمكتب كي يضطلع بولاية معززة على نحو فعّال. وإلا نكون نخاطر بتشويه مصداقيته إذا لم يستطع تحقيق ما يتوقع منه على الأرض.

وثانيا، وفيما نحن نعمل على تحقيق المصالحة السياسية، لا بد لنا أيضا من أن نركز على الأسباب الجذرية للمشكلة. فلقد عالج المجلس هذه المجالات في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١. ولست في حاجة إلى تكرارها، بيد أننا نود أن نشجع المجتمع الدولي على أن يدرج في صفقة المساعدات المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، التدريب التقني والإداري. ونحن نرى أن من شأن هذا أن يرسي الأساس لحالة البلد الاقتصادية التي تتوفر لها أسباب البقاء لأمد طويل.

وأخيرا، نحتاج إلى النظر في الآثار المترتبة على وجود اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى لأمد بعيد. فهي تمر فعلا بحالة اقتصادية غير مستقرة. وتحمل جمهورية أفريقيا الوسطى عبء استضافة اللاجئين من جيرانها في المنطقة لا يعمل إلا على زيادة عدم استقرار هذه الحالة. وفي الواقع، أشار الأمين العام إلى أن هناك مشكلة لاجئين تواجهها المنطقة ككل، وهذا يشكل تهديدا لأمن المنطقة دون الإقليمية. ونحن نحث على أن تولى أولوية عليا أيضا للجهود الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الرئاسة على التحضير لعقد هذه الجلسة العلنية، وأن أشارك الآخرين في شكر الجنرال سيسي والسيد كالدريسي على إحاطتهما الإعلامية المفيدة جدا اليوم.

إن بلجيكا ستتكلم بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ووفد بلادي يؤيد ذلك البيان تمام التأييد. وسأضيف بضعة تعليقات موجزة بصفتي الوطنية.

إن اهتمام المجتمع الدولي بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى ليس اهتماما معنويا فحسب، بل يتضح أنه اهتمام استراتيجي. فالبلاد تقع وسط منطقة غير مستقرة حيث تنتقل الصراعات، كما نعلم، إلى خارج الحدود. ويمكن لعواقب الصراع القائم في بلد ما أن تؤثر تأثيرا عميقا على الاستقرار في بلدان أخرى. لذلك، ومثلما قال سفير أوكرانيا

في وقت سابق، فإن استجابة الأمم المتحدة على نحو فعال تتعرض للاختبار وكذلك كيفية اضطلاعنا بتلك المسؤولية.

ومثلما أكد الجنرال سيسي بقوة، ومثلما يظهر بوضوح في تقرير الأمين العام، فإن الاقتصاد على ما يبدو في وضع هش جدا. ومما زاد الحالة تفاقما المحاولة الانقلابية التي حصلت. ولقد دعا المجلس، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، مؤسسات بريتون وودز إلى أن تراعي الطابع المعين للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ووفد بلدي يشعر بالارتياح لسماعه موجزا عن الجهود الراهنة التي يبذلها البنك الدولي. وقد استوقفتني نقطتان تطالان جوهر ما قالته بنغلاديش وآخرون: عندما يجري التصدي للفقر المدقع مثل الفقر الذي تعيشه جمهورية أفريقيا الوسطى، من الصعب جدا الفصل بين مختلف العناصر الهامة – السياسية والعسكرية والأمنية – ولا سيما في سياق الفقر المدقع.

والأمين العام يستعمل في تقريره عبارة ”واجب التضامن“ من الشركاء في التنمية والمجتمع الدولي، وهي عبارة قوية ولكنها دقيقة. وثمة نقطة يجري تأكيدها وهي، حسبما أعتقد، الإشارة في التقرير إلى الآثار – من حيث القدرة الإدارية والهياكل الإدارية في الخدمات العامة – الناجمة عن تجميد التوظيف الذي اقتضته برامج التكيف الهيكلي السابقة. ووفقا للأمين العام، يفضي ذلك بوضوح إلى نقص حاد جدا في المدراء في قطاع الخدمات العامة. فثمة عديدون يقتربون من سن التقاعد.

هذه ليست نقطة صغيرة، لأن الأمين العام يشير بوضوح بالغ إلى مواطن ضعف مؤسسية بالغة في الدولة، بحيث أن جمهورية أفريقيا الوسطى عاجزة حتى عن استعمال ائتمانات المانحين، بما في ذلك صندوق التنمية الأوروبي، على رغم – كما قيل في التقرير – أن الاتحاد الأوروبي اتخذ الآن ترتيبات تتعلق بصندوق التنمية الأوروبي التاسع أو صناديق التنمية الأوروبية السابقة.

ونقطة الختام في هذا هي الإشارة التي ذكرت، وأقتبس من العبارة التي استخدمها الأمين العام، إلى ضرورة الاهتمام البالغ من جانب المجتمع الدولي، والمجتمع المانح، ويشمل ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف، وربما يشمل بشكل خاص مؤسسات بريتون وودز.

من الواضح أنه تحقق لنا هنا قدر من الاكتفاء، وهو أمر يقدره وفدي تقديرا تاما. وإني أقدر تقديرا تاما أيضا الإحاطة الإعلامية الإيجابية التي أعطاها لنا هذا الصباح البنك الدولي. إنه بيان مؤكد، لكن من الواضح أنه يرد في التقرير. ولهذا، فإن جهود التنسيق التي يبذلها مؤتمر المانحين المقبل تكون هامة بصورة واضحة.

في الختام، أذكر بإيجاز نقطتين، إحداهما الوضع السياسية الراهن. ووفدي يوافق موافقة تامة على أنه من المهم، حتى ونحن نؤكد أهمية المسائل التي تنطوي على تحديات والمتعلقة بالفقر المدقع والحالة الاقتصادية الراهنة القاتمة للغاية، من المهم أيضا أن تعالج جمهورية أفريقيا الوسطى الأسباب الجذرية للأزمة معالجة سياسية، وبخاصة ضعف الحكم. ويجب أن تعيد إجراء الحوار السياسي، وهو شرط لا غنى عنه لأي نظام سياسي ديمقراطي فاعل. وعدم إجراء حوار لا يمكنه إلا أن يبقى بوضوح على فراغ يولد بدوره عدم الاستقرار.

ويوافق وفدي أيضا على النقاط التي طرحها السفير هيوم ممثل الولايات المتحدة بشأن أهمية مسألة المحاكمات المقبلة لزعماء الانقلاب. والمجتمع الدولي سيتطلع إلى الشفافية والانفتاح وإلى عوامل أخرى غيرها، وأيضا إلى مسألة عودة اللاجئين في السياق نفسه.

أخيرا، فيما يتعلق بمقترحات الأمين العام المحددة، ترحب أيرلندا ترحيبا حارا بالاقتراح الرامي إلى تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيه، كما أكد اللواء سيسي، في مجالات حقوق الإنسان ونشر الحوار السياسي والمجتمع المدني وما إلى ذلك. وفي هذا سيحظى الأمين العام، كما آمل، بتأييد المجلس التام، ووفدي يؤيد بالتأكيد تأييدا تاما المقترحات المطروحة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أنا أيضا أشعر بامتنان للإحاطتين الإعلاميتين. وسأطرح ثلاث نقاط فقط تتعلق بعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا، نحن نشاطر قلق الممثل الخاص بأن الحوار السياسي لم يظهر بعد على جدول الأعمال. ونتفق مع التوصيات الواردة في التقرير والرامية إلى تعزيز ولاية المكتب في إقامة حوار سياسي ومصالحة وطنية.

ثانيا، يذكر التقرير أن الممثل الخاص للأمين العام والمكتب سيهتمان اهتماما خاصا بحالة حقوق الإنسان وسيتخذان خطوات ملائمة لتحسين الحالة. ونحن نؤيد إيلاء الأولوية هذا لحقوق الإنسان. والنرويج تعتقد أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان من بين أهم العناصر في ولاية المكتب.

ثالثا، نؤيد تأييدا قويا جهود المكتب لتعزيز القدرة الوطنية لتطبيق حكم القانون وتيسير نزع سلاح قوات الدفاع والأمن وإعادة هيكلتها. ونثني على الحكومة لتعيينها وزيرا مسؤولا عن إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): وفدي ممتن غاية الامتنان للواء سيسي، الممثل الخاص للأمين العام، لإحاطته الإعلامية الشاملة ولعرضه تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشكر أيضا السيد كالديريسي، المدير القُطري للبنك الدولي، على إحاطته الإعلامية بشأن ما يعمله البنك الدولي لتخفيف مشاكل جمهورية أفريقيا الوسطى.

مضت حتى الآن ثمانية أشهر تقريبا منذ مناقشتنا مسألة جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه القاعة. ومن المؤسف أنه لم يحدث تطور إيجابي كثير في الحالة هناك خلال تلك الفترة. بل على العكس، شهد البلد أحداثا عنيفة – محاولة انقلاب – في شهر أيار/مايو، زادت من تفاقم وضعه المنذر بالخطر فعلا. ونحن نشعر بقلق بالغ لأن عددا من أبناء أفريقيا الوسطى الذين تورطوا بشكل مباشر أو غير مباشر في محاولة الانقلاب فروا من البلد. ونقدين إدانة قوية كل محاولات الانقلاب، ونعتقد أن مرتكبيها ينبغي أن يقدموا إلى العدالة.

لكننا نشعر بنفس القدر من القلق بشأن أنباء عن معاملة غير منصفة تعامل بها طائفة معينة. ونحن ندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تهيئة المناخ الضروري لعودة أولئك الناس وللمصالحة في آخر الأمر.

ويعتقد وفدي بأن الحالة الاقتصادية السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من الأسباب الجذرية للمشاكل في ذلك البلد. وصعوبة دفع رواتب أفراد الجيش والموظفين المدنيين، بالإضافة إلى التوتر الاجتماعي وانعدام الأمن، تؤدي ليس فقط إلى الهجرة وإنما أيضا إلى ”استنزاف الأدمغة“.

من الضروري لأي جهد معزز يقوم به المجتمع الدولي أن يساعد في الانتعاش الاقتصادي للبلد. وفي هذا الخصوص، نناشد كل الدول التي قطعت على نفسها تعهدات في اجتماع المانحين الخاص في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠ أن تفي بها. والحالة الراهنة في البلد تستحق أيضا أن توليها مؤسسات بريتون وودز اهتماما خاصا. ونأمل أن

يسفر الاجتماع المقبل المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر في باريس عن حول محددة لمصاعب الاقتصاد الكلي لجمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الانتعاش الاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطى لن يدوم بجهودها وحدها؛ بل إنه لن يستمر إلا عن طريق إحراز تقدم حقيقي في بناء القدرات. وينبغي أن تهدف الجهود إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم السليم وخضوع الحكومة للمحاسبة. ونحث أيضا الحكومة على أن تستثمر بشكل مكثف في التعليم والتدريب.

إننا نلاحظ أن النظام القائم في البلاد لم يؤد إلى الاستخدام الأقصى للموارد البشرية في القطاعات الإدارية والمالية للحكومة. ولذلك، نؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام الداعية إلى أن يساعد الحكومة خبراء رفيعو المستوى في مجال الإدارة والتمويل من الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا الخصوص، يمكن للمجلس أن يوصي الوكالات الملائمة من بين وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بأن توفر الإطار اللازم لتيسير الإمداد بخبراء أكفاء. وهذا لن يساعد على المدى القصير فحسب وإنما سيساعد في تدريب الكوادر المالية والإدارية لجمهورية أفريقيا الوسطى على تحمل مسؤولياتها في المستقبل بكفاءة.

إننا نوافق موافقة تامة على الملاحظة التي ذكرها الأمين العام في تقريره بأن هناك خطرا محتملا من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. ونوافق بالمثل على ملاحظاته بشأن ضرورة تناول الجانب الأمني لجمهورية أفريقيا الوسطى وبخاصة هيكلة قوات الدفاع والأمن.

وبينما نوافق على أنه يجب تقديم كل المساعدة اللازمة إلى البلد في توفير أمنه من الحيوي بنفس القدر أن تشارك الحكومة في حوار منتظم دائم مع بلدان المنطقة لإدامة السلام، ليس في البلد فحسب، وإنما في المنطقة أيضا عن طريق تدابير لبناء الثقة.

ويعرب وفدي عن التحية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء الثقة في جمهورية أفريقيا الوسطى لدوره في تعزيز السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد التوصيات الرامية إلى تعزيز المكتب فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية على حد سواء، لتمكينه من الاشتراك في تشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، ومن رصد واحترام حقوق الإنسان – وبخاصة في ظل الظروف الحالية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة – ومن توفير الدعم الملائم لتعبئة الموارد لإعادة البناء الاقتصادي.

إننا ندرك أن الآثار المالية لتعزيز ولاية المكتب ستتحقق، لكن ينبغي ألا ننسى أن التردد من جانبنا سيؤدي إلى تفاقم المشكلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك نؤيد تأييدا تاما التوصية بتعزيز المكتب وأيضا بتمديد ولايته مدة سنة أخرى.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى وللإحاطة الإعلامية التي قدمها اللواء سيسي. والتقرير مفيد، وإن كان يحملنا، والمجتمع الدولي بأسره، على الالتزام بصورة أقوى بأهداف بناء السلام فيما بعد الصراع والإنعاش الاقتصادي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يمكننا أن نسمح بتقويض المكاسب التي تحققت حتى الآن، ولا بانزلاق المجتمع إلى الصراع والفوضى.

لقد أكد وفد جامايكا مرة تلو الأخرى أهمية رسم استراتيجية فعالة لبناء السلام تتضمن برنامجا متكاملا بصورة

تامة يُشرك الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الإقليمية عند الاقتضاء. ويجب أن تتضمن أية استراتيجية ناجحة لبناء السلام عناصر لا غنى عنها، مثل برامج تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأود أن أؤكد حاجة الديمقراطيات الوليدة في حالات ما بعد الصراع إلى وضع برامج مستدامة تُعزز الرخاء الاقتصادي طويل الأجل والتنمية الاجتماعية.

لقد أعجبت بالملاحظة التي أدلى بها السيد كالديريسي، وهي أن رئيس الوزراء وزملاءه ركزوا انتباههم على القضايا المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، التي ستكون لها أهمية في تدعيم النمو وتخفيف حدة الفقر. ووصف الأمين العام هذه الجهود التي ترمي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي بأنها جهود جريئة. وهذه الالتزامات تستحق دعم المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق نشعر بالقلق من أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تميزت - منذ وقوع الانقلاب الفاشل في أيار/مايو من هذا العام - بالتوترات السياسية الحادة وبازدياد التدهور الاقتصادي وانعدام الأمن على نحو يثير الانزعاج. ونثني على الجهود التي بذلها حتى الآن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية إجراء حوار سياسي ومصالحة بين الطرفين. ويلقي التقرير الضوء على التحديات الهائلة التي تواجهها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسساتها الإدارية والتقنية، فضلا عن انعدام إمكانية الوصول إلى التمويل من الخارج. ولا يمكن الدفاع عن هذه الحالة حيث أنها يمكن أن تقوض النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن مما يؤسف له أن استجابة المجتمع الدولي لا تتناسب حتى الآن مع التحديات التي يواجهها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن المؤسف بقدر أكبر أن السياسات والشروط التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز تركت آثارا سلبية على التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد حذر وفد بلادي في الماضي من الآثار السلبية التي يمكن أن تُسفر عنها برامج التكيف الهيكلي، التي كثيرا ما تتبع نظما بالية ولا تأخذ في اعتبارها الظروف الخاصة الموجودة في حالات بناء السلام بعد الصراع. ومؤسسات بريتون وودز شريك هام في بناء السلام بعد الصراع، وبالتالي في منع نشوب الصراع. ولا بد أن تضطلع بدور بنّاء. ونضم صوتنا إلى غيرنا ممن ناشدوا هذه المؤسسات لكي تأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة لحالة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ البرامج مع الحكومة.

والبُعد الإقليمي لهذه الأزمة له أهمية عظمى كذلك. فتدفق الأسلحة عبر الحدود غير المحكمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يُشكل تهديدا مباشرا لجهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يزيد من تفاقم الوضع. ويُشير كل ذلك إلى أن السلام المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى يظل حلما بعيد المنال. وهناك الكثير مما يجب الاضطلاع به.

لقد تقدم الأمين العام بعدد من المقترحات لتدعيم دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفد بلادي يؤيد النظر في هذه المقترحات.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلادي أن يشكر اللواء لاميني سيسي، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على بيانه وعلى حضوره هنا اليوم. ونُعرب كذلك عن امتناننا للبيان الذي أدلى به السيد روبرت

كالديريسي، ممثل البنك الدولي. لقد استمعنا إلى إحاطته باهتمام كبير لأننا نُدرك صعوبة مهمته في دعم الانتعاش السياسي والاقتصادي في ذلك البلد بموارد محدودة.

يكشف تقرير الأمين العام بوضوح عن مدى الاحتياجات الماسة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الراهن. وتتعلق هذه الاحتياجات بصميم وظائف الدولة وقدرتها على تعزيز رفاه سكانها الذين يبلغ عددهم ٤ ملايين نسمة، كما تتعلق بالوئام السياسي الذي يحتاج إليه هذا البلد لكي يتغلب على الصعوبات التي يواجهها.

والواقع أن هذه الحالة تثير سؤالا خطيرا يتعلق بإرادة المجتمع الدولي إزاء دعم بناء السلام في البلدان التي تكون قد خرجت لتوها من الصراع. ومن الواضح أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تتغيب عن هذه الحالة، وأنها يجب - عن طريق الوسائل المتاحة لها - أن تمد يد المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بغية العمل على تهيئة مناخ للمصالحة الوطنية وتوجيه جهود الجهات الأجنبية المانحة صوب التعمير الاقتصادي للبلد.

ونود أن يوضح التقرير الذي ستقدمه الأمانة العامة إلى مجلس الأمن في نهاية العام توضيحا جليا ما تُسهم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجتمع المانحين للوفاء بالاحتياجات الماسة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونود أن نؤكد أهمية البعثة التي يضطلع بها ممثل الأمين العام في المجال السياسي. ويثق أعضاء المجلس في أن قدرته على إجراء الاتصالات مع السلطات في بانغي ومع المنظمات السياسية في البلد ستواصل إرشاد أعمال الأمم المتحدة وتمكننا من تقييم التطلعات إلى تحقيق السلام والتنمية.

ونرجو أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز حقوق الإنسان في ذلك البلد وتقديم المساعدات الإنسانية إلى من أصبحوا لاجئين ومشردين داخليا نتيجة لمحاولة الانقلاب التي جرت مؤخرا.

ولكل هذه الأسباب نؤيد اقتراح الأمين العام بتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على استعداد للنظر في بقاء المكتب مدة أطول في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

أود أولا أن أشكر الجنرال لاميني سيسي على حضوره هنا وعلى إحاطته الإعلامية، وفوق كل شيء على العمل الذي اضطلع به منذ وصوله إلى بانغي في ٢٩ تموز/يوليه مع الجنرال أمادو توماني توري. لقد جرى الاضطلاع بأعمال فذة منذ نهاية تموز/يوليه لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وسكانها على التصدي للعواقب الوخيمة لمحاولة الانقلاب التي جرت في ٢٨ أيار/مايو.

أتوجه بالشكر أيضا إلى ممثل البنك الدولي، السيد روبرت كالديريسي على حضوره معنا هنا وعلى بيانه. فمن الخير ومن الضروري أن تشترك مؤسسات بريتون وودز في عملنا ومناقشاتنا. وأرى أن هذا المثال ينبغي أن يلهمنا ونحن نتناول البنود الأخرى المطروحة علينا.

نحن لا نستطيع في حالات كحالة جمهورية أفريقيا الوسطى أن نتناول الجوانب السياسية والعسكرية بمعزل عن الحالة الاقتصادية. فيتعين أن نكون قادرين على اتباع نهج شامل. وسوف يتحدث ممثل الاتحاد الأوروبي، سفير بلجيكا، باسم الأعضاء الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي؛ ولذا فسوف أقصر بياني على أربع ملاحظات وجيزة.

ملاحظتي الأولى تتعلق بالبُعد الإقليمي في أزمة أفريقيا الوسطى. وقد تحدثت السفيرة كريستين لي بحق تماما عن اللاجئين الذين جاءوا من بلدان مجاورة هي الكونغو

ورواندا وتشاد والسودان ليزيدوا من اضطراب مجتمع هش. وأشير إلى نتيجة أخرى من نتائج الأزمة في بلد مجاور هي: إغلاق نهر أوبانغي، وهو نهر كان يتيح توفير كميات كافية تقريبا من الضروريات ومنها النفط. وأصبح واضحا أن جمهورية أفريقيا الوسطى ضحية لأزمة ضربت أطنابها في كل أفريقيا الوسطى.

وملاحظتي الثانية تتعلق بالتزام المجتمع الدولي. ففي السياق الذي أشرت إليه قبل قليل يصبح من الضرورة المطلقة بل والصالح أن تبقى مؤسسات بريتون وودز، وأولها البنك الدولي، ملتزمة إزاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

الملاحظة الثالثة تتعلق بمسؤولية سلطات أفريقيا الوسطى. فلو استطاع المجتمع الدولي بل ووجب عليه تقديم المساعدة لن يحدث أي شيء حاضرا أو مستقبلا إن لم تلتزم سلطات أفريقيا الوسطى بسياسة مصالحة وطنية وبتنمية اقتصادية واقعية مع إيلاء الأولوية للجهود المشتركة مع المانحين الماليين، ولكن تلتزم قبل كل شيء بالحوار الوطني.

إننا نرحب بما أُحرز من تقدم في هذا الميدان، وخاصة استئناف الحوار مع النقابات. ونشجع سلطات أفريقيا الوسطى على إعطاء إشارة سياسية قوية كي تطمئن شعبها وتسمح بعودة اللاجئين إلى ديارهم. ونرى أن إقامة حوار فعلي بين جميع القوى السياسية مع إكمال عملية نزع السلاح واستمرار إعادة هيكلة القوات المسلحة عملية ضرورية تماما.

وتعليقي الرابع يتعلق بدور الأمم المتحدة. فرنسا أيضا تؤيد بلا تحفظ التعزيز المقترح لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، خاصة في مجال مراقبة حقوق الإنسان والإنذار المبكر. ونرى أن من الدروس التي تعلمناها في السنوات الأخيرة من خبرتنا في أفريقيا الوسطى أننا بعد جهد كبير توج بالنجاح، سحبنا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كما كان مزمعا، ولكن ربما أفرطنا في تقليل الوجود الدولي بأن سرنا من كل شيء إلى ما يقرب من لا شيء، وربما كنا قد أنجزنا الكثير. وينبغي أن نستفيد من دروس الماضي وفي الواقع ربما عززنا المكتب.

من هذه النقطة أقترح فكرة رمزية إلى حد ما تتميز بأنها بلا تكلفة وهي: الاعتراف بإنجازات اللواء سيسي بإعطائه لقبا ليس ببساطة لقب ''الممثل'' بل ''الممثل الخاص'' للأمين العام. ويمكننا أن نتقدم بهذا الاقتراح إلى كوفي عنان. فهو اقتراح يكافئ العمل الفذ الذي يؤديه الممثل ويشجعه في الوقت نفسه في حواره مع سلطات أفريقيا الوسطى.

ومع قرب اختتام هذه الجلسة بدأ ظهور اتفاق عريض حول هذه المائدة على الإحاطة علما بالتوصيات الأساسية الواردة في تقرير الأمين العام. ولتنفيذ هذه التوصيات سيكون من الضروري أن يصدر قرار من مجلس الأمن. وفي ضوء المناقشات التي دارت حتى اليوم والمشاورات التي جرت في مجلسنا سوف نناقش المحتويات الممكنة في بيان رئاسي تلبية لطلب مشروع تماما من السفير غرانوفسكي. فأرجو من الأمانة العامة أن تعد لنا تقديرا للتكاليف في الميزانية التي تترتب على التعزيز المرجو للمكتب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيد دي لويكر (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية

التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

يرحب الاتحاد الأوروبي باهتمام مجلس الأمن بالحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تركيزه على ذلك البلد الذي يقع في قلب أفريقيا الوسطى وتُلمّ به مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية عديدة. والتقرير الذي عرضه علينا الآن ممثل الأمين العام، السيد سيسي زودنا ببعض الأفكار الهامة والتوصيات الملموسة لمساعدة هذا البلد على التغلب على تلك المشاكل.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد كالديريسي لسرده علينا أنشطة البنك الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى في الشهور القادمة.

وجمهورية أفريقيا الوسطى كغيرها من بلدان أفريقيا الوسطى لم تنج من ويلات الانتقال التي أصابت المنطقة لعدة سنوات. وقد شعرت بحدة بآثار الصراعات في البلدان المجاورة؛ وهذه الآثار تشمل انتشار الأسلحة الصغيرة التي تؤجج عدم الاستقرار والجريمة المنظمة. وتستضيف جمهورية أفريقيا الوسطى هذه الأيام آلاف اللاجئين من بلدان كثيرة بينما فر آلاف من مواطنيها إلى الكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما أشار الأمين العام فإن مما يثير القلق بوجه خاص أن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مترابطتان بشكل وثيق. فعلى المجتمع الدولي أن يضع استراتيجية عالمية للتصدي للمشاكل الإقليمية العديدة الوثيقة الارتباط.

وعلى المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا غنى في هذا الصدد عن برامج للمساعدة متعددة الأطراف على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقد أسهم المجتمع الدولي إسهاما حيويا في توطيد الاستقرار في البلد واستعادة القانون والنظام بعد حركات التمرد في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. فهو أولا أوفد بعثة أفريقية لرصد اتفاقات بانغي وبعدها بعثة من الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وكانت البعثتان محل ترحيب باعتبارهما صورتين للنجاح.

ولا تستطيع الأمم المتحدة الآن أن تفشل في عملية توطيد السلام. وللمكتب دور مركزي في هذا الجهد، وهو دور لعدد من الفاعلين أيضا وأبرزهم رئيس وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المنتخبين ديمقراطياً في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أعدت وأجريت برعاية الأمم المتحدة.

يعلِّق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على تحقيق مصالحة وطنية حقيقية ويعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى تكثيف الحوار السياسي. إن عدم وجود حوار حقيقي يولد توترات تؤدي بسرعة إلى أوضاع متفجرة، على غرار ما كان عليه الحال في أيار/مايو الماضي. ولقد شجب الاتحاد الأوروبي دون شروط محاولة الانقلاب وطالب الأطراف بأن تلتزم بالحوار السياسي وتحترم النظام الدستوري وحكم القانون وحقوق الإنسان. وثمة عنصر آخر من عناصر المصالحة الوطنية هو التفاهم السلمي بين شتى عناصر المجتمع. ولا بد أن تتخذ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى كل التدابير الكفيلة بإنهاء أعمال العنف التي مبعثها الكراهية العرقية.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى أثر الأزمة التي حدثت في أيار/مايو الماضي، قدم الاتحاد الأوروبي على الفور دعما ماليا قدره مليون يورو لتلبية الاحتياجات من الغذاء والمتطلبات الصحية لفترة ستة أشهر لزهاء ٠٠٠ ٨٠ من

المشردين داخليا الذين كانوا يقيمون في بانغي ومساعدتهم في العودة والاستقرار في المناطق التي ولدوا فيها.

وقدم الاتحاد الأوروبي أيضا ١١,٥ مليون يورو في شكل دعم للميزانية. ويجري الاتحاد الأوروبي حاليا مناقشات مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات التمويل الدولية، بشأن ترتيبات تقديم دفعة ثانية. ويعتمد ذلك على الامتثال للتعهدات بتنفيذ الإصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي، وبخاصة إدارة المالية العامة إدارة صحيحة، حسبما تم الاتفاق على ذلك بين جمهورية أفريقيا الوسطى ومؤسسات بريتون وودز.

وعلى الأجل المتوسط، يجري الاتحاد الأوروبي مناقشات مع جمهورية أفريقيا الوسطى كي ما يقوما معاً بوضع استراتيجية دعم تشمل تقديم الدعم بصورة مستمرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، مع مراعاة قطاعات اجتماعية مثل قطاعي الصحة والتعليم بصفة خاصة. وفي هذا السياق، نطالب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بأن تقدم مشاريع مفصلة وواقعية إلى شركائها في المعونة الإنمائية.

في الختام، يعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة السيد سيسي، الممثل الخاص. ويحدونا الأمل أن يساعد تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما يقترح تقرير الأمين العام، في التعجيل بعملية الانتعاش في المجالين الاقتصادي والسياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أقدِّر أن الوقت متأخر وإننا في فترة المساء في يوم الجمعة، وبالتالي سوف أتحدث عن خمس نقاط فقط كتعليق باسم بلدي على تقرير الأمين العام.

أتفق معكم تماما في النقطة الأولى بأنه يجب أن تحتل عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة وجمع الأسلحة الخفيفة المتداولة في البلد أولوية خاصة في الجهود التي يجب أن يقوم بها المجتمع الدولي على المدى المباشر. فلا يمكن أن نتوقع أن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من تحقيق نهضة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا من خلال التمكُّن من إزالة المشكلات الأمنية التي تعاني منها. ومن ثم فإننا ندعو الدول والمؤسسات المانحة إلى الاستجابة إلى توصيات الأمين العام والمساهمة بسخاء في تمويل البرامج التي أعدتها الحكومة لهذا الغرض. وتوفير الخبرات العسكرية والفنية الكفيلة بتنفيذها بنجاح. ولا يسعني في هذا الصدد إلا أن أعرب عن أملنا في أن تكون استجابة المجتمع الدولي لهذه المتطلبات أكثر حماسا عن تلك التي لاقتها الحكومة عندما طرحت برامجها في هذا المجال على الاجتماع الخاص الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يركز أنظاره على مواجهة الأزمة الإنسانية التي تتعرض لها جمهورية أفريقيا الوسطى والمتمثلة في نزوح أعداد هائلة من السكان المدنيين داخل هذا البلد وعبر حدوده، فضلا عن استضافته لأعداد أكبر من اللاجئين الذين توافدوا إلى أراضيه من جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل وتشاد والسودان ورواندا. وقد يقول البعض إن تواجد مثل هذا العدد من اللاجئين من كافة هذه الدول إنما يدل على أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تُعتبر واحة من الاستقرار في منطقة تموج فيها النزاعات المسلحة والصراعات العرقية. إلا أن الدول والمؤسسات المانحة يجب أن تقر أيضا بأن حكومة الرئيس باتاسي لا تتمتع بالإمكانيات والموارد الكافية الكفيلة

بتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين، وبأن المجتمع الدولي بأسره يتحمل مسؤولية خاصة تجاههم.

ثالثا، سبق أن أعدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عددا من الخطط الطارئة لمواجهة التداعيات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن محاولة الانقلاب. كما اتخذت عدة خطوات مشجعة من أجل استئناف الحوار مع النقابات المهنية وسنَّت بعض التشريعات الهامة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى الرغم من أن كافة هذه الخطوات تُعد من وجهة نظرنا إيجابية للغاية في ظل الأحوال الصعبة التي يمر بها البلد وتفشي الفقر المدقع بين سكانه، نجد للأسف أن المجتمع الدولي لا يزال مترددا في تعبئة الموارد المالية والمساعدات الأخرى التي يتطلبها البلد لمواجهة التحديات الهائلة التي تتصاعد يوما بعد يوم. ففي الوقت الذي نرحب فيه بالتوصيات التي تقدم بها الأمين العام لإيفاد خبراء اقتصاديين وماليين إلى المؤسسات الحكومية وتطوير القطاع الزراعي في البلد، وغيرها من المقترحات الهامة، يجب أن نؤكد أيضا على أن جمهورية أفريقيا الوسطى لن تتمكن أبدا من الخروج من الدائرة المفرغة التي تعاني منها دون تدفق التمويل الخارجي الكافي إليها، وتنفيذ برامج تنموية واسعة النطاق على أراضيها وتخفيف عبء الديون الهائل الذي يشل قدرتها على تلبية الاحتياجات اليومية لشعبها، بما في ذلك دفع رواتب ومتأخرات موظفي الدولة على النحو الذي ظل المجتمع الدولي يطالبها به منذ زمن طويل.

رابعا، ترحب مصر بالدور الموسع الذي اقترحه الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في مجال تشجيع عملية المصالحة الوطنية بين الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودعم جهود الحكومة في إعادة هيكلة القوات المسلحة وتدريب عناصر الأمن وتعزيز احترام حقوق الإنسان. كما نتطلع بصفة خاصة إلى تعزيز الدور الذي يمكن أن يقوم به المكتب في مجال الإنذار المبكر على النحو الذي يمكن الأمم المتحدة من التنبه إلى والتعامل مع تلك التطورات التي قد تهدد بإعادة البلد إلى حافة الهاوية على النحو الذي رأيناه في أيار/مايو الماضي. ونرجو، بطبيعة الحال، أن تتوافر للمكتب الموارد المالية والبشرية التي تتناسب مع المهام والأعباء الإضافية التي سيُكلف بها حتى يتسنى له تنفيذ ولايته على أكمل وجه.

خامسا، أبرز الأمين العام في تقريره العلاقة الترابطية المباشرة بين سير الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول المجاورة، من ناحية، وبدرجة الاستقرار الذي يمكن أن تنعم به جمهورية أفريقيا الوسطى من الناحية الأخرى. ومن ثم فإننا نرجو أن يراعي مجلس الأمن هذا العامل الهام في إطار مساعيه الرامية إلى إحلال السلام في الكونغو وتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار هناك. ونأمل تحديدا في أن يكون هناك تواجد فعال لعملية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لدى توسيعها وإطلاق مرحلتها الثالثة في المناطق الكونغولية المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأن تشمل عملية نزع أسلحة وتسريح وإدماج المجموعات المسلحة تلك العناصر التي تتمركز في مقاطعة أكواتير حتى يتسنى إزالة الخطر الذي تمثله هذه العناصر على أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة نهائية.

نقطة أخيرة هي أن مصر كانت في مقدمة الدول التي شاركت بقواتها ومعداتها في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ كما كانت في طليعة الدول التي حرصت على مواصلة دعمها في حدود إمكانياتها لجمهورية أفريقيا الوسطى في مرحلة بناء السلام بعد الصراع عقب انتهاء هذه العملية، ومن ثم فإننا نرجو أن ينتهز المجتمع الدولي هذه الفرصة ويتأمل فيما كان يمكن أن تصل إليه

الأوضاع في البلاد في أيار/مايو الماضي، وما يمكن أن نبدأه الآن من خلال تنفيذ توصيات الأمين العام، بل والبناء عليها، لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في الوصول إلى الطريق الذي تستحقه نحو السلام والاستقرار الدائمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل مصر الدائم على الدور الرئيسي الذي يؤديه بلده في إحراز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أطلب الآن من السيد لامين سيسي ثم من السيد روبرت كالديريسي الإدلاء بتعليقاتهما الختامية.

السيد سيسي (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر جميع من هنأوني وقدموا لي التشجيع بوصفي ممثلاً للأمين العام. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى مسائل متنوعة، مركزاً على النقاط المثيرة للاهتمام. وسأبدأ بحقوق الإنسان.

لمكتب حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية كبيرة، لا سيما في فترة ما بعد الصراع. وتزداد أهميته في بلد تعرض لتوه لمحاولة انقلابية فاشلة سببت بعض الأفعال ذات الإيحاءات العرقية. ويقوم هذا المكتب في الوقت الراهن بالرصد والتدخل. وهو يقظ جدا ويتمتع بقدر كبير من الإقبال. إذ يأتي الناس إلى مكتب حقوق الإنسان للإعراب عن شكاواهم، أو يكتبون عن طريقه للإبلاغ عن التجاوزات إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتمتع مكتب حقوق الإنسان بسبل الوصول إلى السلطة القضائية برمتها في هذا البلد. وفي إمكانه الذهاب للالتقاء بالقضاة واللجوء إلى الشرطة وقوات الدرك. وتدرك الحكومة هذا الأمر. والمكتب المذكور غارق في العمل في الوقت الحاضر. وبعض الشكاوى ليس لها ما يبررها. ولهذا السبب نحاول دائما أن نلتزم الهدوء الشديد والحصافة في عملنا.

أنتقل الآن إلى تعزيز مكتب حقوق الإنسان، على النحو الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ١٧ تموز/يوليه، الذي يطلب فيه المجلس تعزيز رصد حقوق الإنسان وتنفيذ جهاز الإنذار المبكر.

فيما يتعلق بمسألة الموارد، أود بينما ننتظر الرد على طلبنا إجراء تقييم للميزانية أن أقدم بعض البيانات بشأن تعزيز مكتب حقوق الإنسان. سوف ينضم إليه ثلاثة متخصصين إضافيين، من الفقهاء القانونيين بطبيعة الحال، سيعملون في المكتب حتى يتسنى له تقديم المساعدة القانونية. وبعبارة أخرى، قد يسعى شخص ما لرفع دعوى، وإذا وجدنا أنها تتضمن انتهاكاً لحقوق الإنسان على نحو ما، فستكون لدى المكتب القدرة على تزويده بالمساعدة في الملاحقة القضائية.

ثانياً، يمكن إضفاء اللامركزية على مكتب حقوق الإنسان بتعزيز الأنشطة في الميدان، في المقاطعات التي توجد بها محاكم إدارية وإقليمية، حتى يمكن للمكتب أيضاً مواصلة رصده لحقوق الإنسان داخل الإقليم. وينطبق هذا أيضاً على قسم الإنذار المبكر وغيره من الأقسام التي أشرت إليها في كلمتي الاستهلالية.

وأود أن أتناول الآن المحاكمة المتعلقة بانقلاب ٢٨ أيار/مايو. يريد مكتب الأمم المتحدة في بانغي أن يُضطلع بتقييم ذلك الحادث على نحو متسم بالشفافية. وأود أن أؤكد أن مكتب الأمم المتحدة في بانغي يتمتع باحترام كبير، لأن الحكومة تعلم أننا لا نمثل الرأي الدولي فحسب وإنما أيضاً المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي، وقبل كل شيء الأمم المتحدة. ومن ثم فإن التقارير التي نعدها مثار اهتمام كبير لدى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تعهد الرئيس مؤخراً ببعض الالتزامات وطلب أن يعامل المشتركون في انقلاب ٢٨ أيار/مايو معاملة قانونية محضة.

أما عن الحوار السياسي والمتعلق بالنقابات، فالحوار السياسي كما أشرت في تقريري لم يعد قائماً بين المعارضة والحركة الرئاسية. فعقب وصولنا إلى بانغي التقينا بجميع الأحزاب السياسية، التي كانت قد شكّلت حركات على أساس الانتماءات العقائدية. فيوجد على سبيل المثال ما نطلق عليه مجموعة الستة، في أقصى اليسار، ومجموعة التسعة، والحركة الرئاسية. وتتفق هذه الجهات الفاعلة السياسية جميعاً على ضرورة استئناف الحوار.

وكانت قد تأسست منذ بعض الوقت لجنة تحقيق قانونية يجب القول إنها تعوق إلى حد ما استئناف الحوار، بمعنى أن بعض الناس يفقدون حماسهم بسهولة وينتظرون ما تنتهي إليه تلك اللجنة من استنتاجات. ويمكنني أن أعلن لكم أن هذه اللجنة اختتمت جزءا من أعمالها وكان من المقرر أن تقدم استنتاجاتها لمكتب المدعي العام في الأسبوع الماضي. وقد جرى تمديد ولايتها شهرين، في محاولة لتبيُّن الظواهر الأخرى المرتبطة بالانقلاب. ويستطيع مكتب المدعي العام الآن أن يشرع في إجراء المحاكمات. ونرى أنه يمكن استئناف الحوار بعد أن يبدأ ذلك.

وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي مع النقابات، قمنا فعلاً بمخاطبة وزير الخدمة المدنية وجمعنا النقابات العمالية كافة في البلد في جلسة عمل. وعقب تلك الجلسة وبعد الاجتماع الذي عقدته مع وزير الخدمة المدنية، تم استئناف الحوار المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن النقابات العمالية استعانت لمدة عدة شهور بلجنة للتحكيم. وأدلت تلك الهيئة ببيان. وحظي فريق التفاوض بتأييد جميع النقابات العمالية، واستؤنف الحوار في هذا الصدد.

كثيراً ما يجري الحديث عن نهج إقليمي. فمن الصحيح أن منطقة البحيرات الكبرى تمتد الآن إلى إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يمكن معالجة أية مشكلة أمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن يكون لها تأثير على جمهورية أفريقيا الوسطى.

دعوني أذكر هنا أنه عندما تم تعيين الوزير، كوزير يتعامل على وجه الحصر مع إعادة التشكيل، اجتمعنا معه وقررنا أن الأموال الموجودة الآن لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستجعل من الممكن الشروع في جمع الأسلحة ودراسة إعادة التشكيل، التي أوقفت منذ عهد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنشئت لجنة، وأعتقد أننا في الأيام المقبلة سنرى كيف يمكننا توعية السكان. وكما قلت، إن العديد من المدنيين ظلوا مسلحين منذ المحاولة الانقلابية الأخيرة، بالإضافة إلى الجنود، والشرطة، إلخ. وسنبدأ في نزع السلاح هذا بدون تأخير. وعلى أي حال، سنضطلع ببعض الأنشطة في ذلك المجال بأسرع ما يمكن.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، يمكنني أن أقول إن الحكومة وجهت نداءات إلى اللاجئين ليعودوا إلى أفريقيا الوسطى. وقد وجِّهت عدة نداءات. ونحن أنفسنا قدمنا مقترحات للرئيس، وافق عليها. وأصدر الرئيس عدة بيانات، كان آخرها البيان الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر. وهو بيان رئاسي يدعو فيه مواطنيه إلى الثقة في لجنة التحقيق وتوجيه أي معلومات إليها، بدلا عن توجيهها إليه شخصيا. وقد وجه ذلك النداء عدة مرات حتى الآن.

لقد تقلصت قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى نوعا ما، من حيث الموارد البشرية والمادية معا. فعلى سبيل المثال، أصبح الجيش الذي كان فيه ٥٠٠ ٣ رجلا، يضم الآن حوالي ٠٠٠ ٢ فقط. ويوجد أكثر من ٠٠٠ ١ من رجال المليشيا عبر النهر من بانغي في زونغو، ويشملون ما بين ١٠ إلى ١٢ ضابطا. لقد وُجهت النداءات، وبدأ بعض اللاجئين

يعودون وهم خائفون. والخوف أكثر من أي شيء آخر هو الذي يمنعهم فعلا من العودة. وأعتقد أن المزيد من النداءات والمزيد من الثقة سيؤدي إلى عودة أعداد أكبر. وقد انضم بعض النواب مرة أخرى إلى الجمعية.

سأختتم باللاجئين. يوجد في جمهورية أفريقيا الوسطى ٢٤ ٢٥٠ لاجئا. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢٣ ٠٠٠ لاجئ، في زونغو وفي مدينة ليبنغي المجاورة؛ وفي الكونغو برازافيل يوجد حوالي ١ ٢٥٠، في بيتو. ولكن هناك ٤٨ ٩٧٠ لاجئا في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهناك ٣٧٠ من الهوتو الروانديين، بمن فيهم ١٩ ضابطا، وحوالي ١ ٥٠٠ تشادي في الشمال وفي بانغي. وهناك ٣٥ ٠٠٠ سوداني و ٢ ٠٠٠ كونغولي من كينشاسا في موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهناك حوالي ١٠ ٠٠٠ لاجئ حضري. وربما أستطيع القول إن جمهورية أفريقيا الوسطى منفذ لتدفق المشاكل غير المحلولة في البلدان المجاورة مما يتسبب في مشاكل خاصة داخل الجمهورية.

وفيما يتعلق باللاجئين الموجودين بالقرب من بانغي، عمل برنامج الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بشأنهم. وأُجريت دراسة استقصائية وهناك خطة لنقلهم إلى حوالي ٥٠ كيلومترا بعيدا عن الحدود.

وسنحاول تنشيط لجنة موجودة سلفا كان عليها أن تدرس إعادة فتح نهر أوبانغي. وكما قال الرئيس، إن إغلاق أوبانغي تسبب في وقوع كوارث في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأن ثلاثة أرباع التجارة كانت تنقل عبر أوبانغي، والباقي ذهب برا إلى الكاميرون – أكثر من ١ ٥٠٠ كيلومترا على طرق رديئة للغاية. ونحاول الاتصال بالأفراد المعنيين، بما في ذلك السيد بيمبا، الذي يسيطر على تلك المنطقة. وإذا ما فتح نهر أوبانغي، أعتقد أن الحالة الاقتصادية ستتحسن.

أعتقد أنني تطرقت، بإيجاز شديد، إلى بعض المشاكل التي ظهرت في المناقشة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد كالديريسي.

السيد كالديريسي (تكلم بالانكليزية): أود أن أتطرق بإيجاز شديد إلى السؤال الذي وجهه ممثل بنغلاديش عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بإيقاف مدفوعات البنك الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

الواقع أن بوسعنا أحيانا وضع ترتيبات لحل هذه المسألة بشكل أسرع مما قد يكون العكس هو الصحيح. وقد اتخذنا، في أواخر السنة الماضية في حالة مماثلة، تدابير خاصة للإفراج عن ٥ ملايين دولار من ميزانية الدعم في كانون الأول/ديسمبر، وتنازلنا جزئيا عن الشروط اللازمة لدفعها. وأعتقد أن ذلك كان أساسيا للغاية في مساعدة الحكومة على تسديد مرتبات موظفي الخدمة المدنية لاحتفال عيد الميلاد والسنة الجديدة.

وفي الحالة الراهنة، نحن متفائلون نوعا ما بشأن الإفراج عن تلك المتأخرات قريبا. وفي المستقبل، إذا ما ظهرت الحالة مرة أخرى، يمكننا قطعا النظر في جعل بعض الاستثناءات للمشاريع الإنسانية مثل مشروع مكافحة الإيدز، حيث سنحاجج بشدة أنه ما إن يوافق عليها مجلس الإدارة، ينبغي أن تكون في حصانة من تطبيق أحكامنا المتعلقة بالمدفوعات.

ولكننا لا نزال في حاجة إلى ضمان بعض النظام الجيد في تسوية المدفوعات لمجموعة البنك، لأن الأموال المخصصة لأفريقيا، كما تعلمون، تأتي كلها من حوالي ٣٠ حكومة في العالم. ونحن أوصياء على تلك الأموال

ونحتاج إلى إدارتها بطريقة تبعث الثقة لدى المانحين وبالطبع لدى المجتمع الدولي.

أختتم بنبرة إيجابية، فأقول إننا على الرغم من اتفاقنا على أن قيود القدرة الإدارية تؤثر على جمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا لا نعتبرها العقبة الرئيسية في وجه التقدم. ونعتقد، كما في البلدان الأفريقية الأخرى، أن هناك مزيد من القدرة أكثر مما يتراءى للعين. والحكم الرشيد من شأنه أن يطلق بعض تلك القدرة، وأن يجذبها من الخارج وأن يمكن البلد والمؤسسات الأفريقية، كما نأمل، من اتخاذ قرار بشأن وضع برنامج للمساعدة التقنية يكون صغيرا ومحدد الأهداف بقدر الإمكان كتكملة لما لا يستطيع البلد أن يوفره بنفسه.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لنكون معكم ثانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كالديريسي بكل حرارة على تعليقاته الموجزة ولكنها متفائلة والتي ستكون ختاما أفضل لجلستنا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.